وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامـعـــة القــادسيـــة
كـلـيــة الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
المرحلة الرابعة

علاقة بيئة الاستثمار

بمؤشرات الاقتصاد القومي

بحث

تقدم به الطالب

زياد طارق سمير

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

د. علي عبدالحسين راجي

للعام الدراسي

١٤٣٩هـ **٢٠١٨ م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء ((الآية ٧))

الإهداء

إلى

وطني الحبيب و شهداء العراق والواجب

والى

كل من ضحى من اجل امن وامان هذا الوطن الحبيب

وإلى

كل من ساعدنا في العلم والمعرفة

الى

والدي الحبيب ووالدتي الحبيبة

والى

أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد كافة وبالخصوص الأستاذ المشرف

لما بذله من جهد في توجيهي وله الشكر والتقدير

أوجه لهم تحياتي وجهدي المتواضع . . لكم منا التحية

الشكر والامتنان

أقدم شكري وتقديري الى كل من ساهم في انتاج هذا الجهد المتواضع واخص بالذكر الاستاذ المشرف (**د. علي عبدالحسين راجي**) والى كافة الأساتذة في كلية الإدارة والاقتصاد واخواني الطلبة والى شعب العراق الحبيب .

الفصل الاول

منهجية البحث والدراسات السابقة

المقدمة:

تعد البيئة الاستثمارية الحاضنة لجميع انواع الاستثمارات المحلية والاجنبية فاذا كانت محدداتها مشجعة زادت من مستويات التدفقات الاستثمارية وبالعكس ،اذ ان هناك علاقة بين طبيعة البيئة الاستثمارية ومستوى التدفقات الاستثمارية ،وتعد محددات البيئة الاستثمارية عديدة ومن اهمها الاستقرار الامني والسياسي ،والعوامل الاقتصادية والمالية التي تشمل الاستقرار النسبي في سعر الصرف ومعدلات التضخم وتوفر المصارف وتطورها ، الشفافية والنزاهة في التعاملات الادارية وعدم شيوع ظاهرة الفساد الاداري والمالي ،ووضوح الاجراءات القانونية وغيرها .لذا تبرز اهمية البيئة الاستثمارية وعلاقتها بمؤشرات الاقتصاد القومي كواحدة من الموضوعات الاستراتيجية الهامة باعتبارها الحاضنة التي ينمو ويتطور فيها الاستثمار والاقتصاد عموما .

المبحث الاول / منهجية البحث

مشكلة البحث:

رغم ما للبيئة الاستثمارية من اهمية على الاستثمار الاجنبي المباشر ولكن لابد من وجود مؤشرات اقتصادية تحكم من خلالها على سلامة الاقتصاد القومي .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في التعرف على البيئة الاستثمارية وعلاقتها بمؤشرات اداء الاقتصاد القومي

فرضية البحث:

خدمة لهدف الدراسة فان الفرضية تنص على :

١-توفر العديد من المحفزات في البيئة الاستثمارية تمثل عامل اساسي لجذب الاستثمارات المباشرة .

٢-تتاثر قرارات الاستثمار الاجنبي المباشر بمؤشرات الاقتصاد القومي .

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على علاقة بيئة الاستثمار بمؤشرات الاقتصاد القومي .

منهجية البحث:

قد قسمنا البحث الى اربع فصول ففي الفصل الاول قسمناه الى مبحثين المبحث الاول منهجية والبحث الثاني الدراسات السابقة واما الفصل الثاني علاقة بيئة الاستثمار بمؤشرات الاقتصاد القومي واما الفصل الثالث فقد خصصناه للجانب العملي والفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

الحدود المكانية / مديرية استثمار الديوانية

الحدود الزمانية / ٢٠١٠-٢٠١٧

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

١) (دراسة حسن كريم حمزة : بعنوان مناخ الاستثمار في العراق)

هدف الدراسة : حاول البحث تحقيق جملة من الأهداف.

١) رؤية مفاهيمه عن الاستثمار وأهميته.

٢) دراسة مناخ الاستثمار في الاقتصاد العراقي على ضوء عناصر البيئة الاستثمارية

٣) معرفة المشاكل والمعوقات في البيئة الاستثمارية العراقية

استنتاجات الدراسة:

١) البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار ترتبط بكافة السياسات الاقتصادية التجميعية والتي تتميز بعجز مقبول للموازنة العامة، ومعدلات منخفضة للتضخم، وسعر فرق مستقر، وبيئة سياسية مستقرة وشفافة بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط.

٢) هناك فجوة استثمارية مؤشرة من قبل وزارة التخطيط حول إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد العراقي في ظل التوجهات الجديدة له، لابد من ملئها من مصادر خاصة (القطاع الخاص) المحلي او من خلال الاستثمارات الأجنبية وهذا يتطلب العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم.

٣) يمتلك العراق من الموارد الطبيعية والبشرية تشكل ركيزة او دعامة اساسية لخلق بيئة استثمارية جيدة سواء فيما يتعلق بخصائص الثروة النفطية والغاز الطبيعي او الخامات مثل الكبريت والفوسفات وكذلك المعادن الكثيرة، كما يمثل الأيدي العاملة حافزا لقدوم الاستثمارات كونها ذات مهارة جيدة ورخيصة الاجر فضلا عن تزايد حجم السكان لمؤشر لسوق محلي كبير.

٤) ان مجموعة المؤشرات الخاصة بالبيئة الاستثمارية كالنظام الاقتصادي ومجموعة متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية أظهرت بمؤشراتها الحالية بأنها في صالح البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار ولا بد من العمل على تحسينها.

٥) لقد أظهرت بعض المؤشرات الدولية ولاسيما مؤشر بيئة أداء الأعمال للمشروعات الاستثمارية ترتيبا متأخرا لبيئة الاستثمار العراقية يتطلب جهود استثنائية من القائمين على ادارة الاستثمار لتحسين المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر وتكاتف الجهود بين هيئات الاستثمار والوزارات لتقليص الروتين والبيروقراطية وغيرها، في حين اظهر مؤشر المخاطر القطرية هو الآخر عبئا ثقيلا آخر عندما يضع العراق في خانة الدول مرتفعة المخاطر.

توصيات الدراسة:

٦) يعد الاستقرار السياسي والأمني من أهم محددات المناخ الاستثماري لذلك يتطلب من الجميع، الحكومة والمواطنين المساهمة في تحقيه ومن خلال إشاعة روح التسامح وسماع الرأي الآخر، وجعل و احساسه

بولائه من خلال تحسين مصلحة الوطن هي العليا، كما لابد من إعادة الثقة للمواطن مؤشرات التنمية البشرية ولاسيما الدخل والصحة والتعلم والفقر وغيرها.

٧) ان المناطق الحرة هي أحدى الوسائل لجذب الاستثمارات ولا بد من اقامة تلك المناطق ومن خلال عقد الاتفاقيات الخاصة بذلك مع الدول العربية والأجنبية. العمل على تفعيل وتحديث الاجهزة الرقابية ومدها بالكوادر المتخصصة وولائها الخالص للوطن لتساهم في القضاء على البيروقراطية الإدارية والفساد المالي والإداري الذي اصبح متفشيا في البلد وهو في تزايد.

٨) ان تنشيط الاستثمار المحلي يتطلب توفير مصدر تمويل عراقي سواء المصارف التجارية أو مؤسسات مالية غير مصرفية كشركات التأمين والتمويل وغيرها والى خلق سوق استثمارية عبر منح % من اجل خلق مناخ اقتصادي يساهم في عملية التنمية القروض وبفوائد تتراوح بين الاقتصادية.

٩) التدرج في برامج الخصخصة وبما لا يؤثر على بعض المتغيرات كالبطالة، لإعادة هيكلة القطاع الحكومي ونقل ملكية بعض الأنشطة الاقتصادية الى القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

١٠) التأكيد على انشاء معاهد للبحوث والتطوير الاستثماري يشارك فيه العراقيون مع العربي والأجنبي وذلك لتطوير قابليات المستثمر العراقي.

١١) تبنى سياسة فاعلة للترويج للاستثمار من قبل جهة مختصة تقوم بإصدار النشرات والاعلانات والاتصال بالعالم وعقد الندوات داخل وخارج العراق لعرض الفرص الاستثمارية، وعرض مؤشرات الاقتصاد العراقي للعالم لكونها الاهم في البيئة الاستثمارية، كما لابد من عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار.

٢) (دراسة ريحان الشريف بعنوان : بعنوان دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري)

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدارسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ابراز الإطار المفاهيمي للتنافسية؛ معرفة نقاط القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري ، وكذا تتبع ترتيب الجزائري في المؤشرات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- عرض وتقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الج ا زئر ومحاولة الوقوف على بعض جوانبه بالتشخيص والتحليل.
- –ابراز الجهود التي بذلتها و تبذلها الج ا زئر إيمانا منها بضرورة الإصلاح و التعديل للنهوض بقدرتها التنافسية في السوق العالمية.

يميز هذه الدراسة عن سابقتها بكونها تدرس المناخ الاستثماري بعمق اكثر.

الاستنتاجات والتوصيات:

خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة؛

- تدعيم القطاع المالي لدعم ورفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي؛
- تحسين البنية الأساسية و التحتية للاقتصاد الوطني؛
- تدعيم تنافسية الاقتصاد وذلك من خلال التركيز على تفعيل و تدعيم تنافسية المؤسسات؛
- مواجهة تحديات المنافسة و تنظيمها وتوجيهها بالتدريج و بسرعة لتسمح للمؤسسات الجزائرية بالتكيف والتأقلم مع الظروف التنافسية الاقتصادية الجديدة.
- إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية ، تأخر مشاريع البنية التحتية، خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة....الخ، وكذا توفير
- المناخ لخلق الاستثمار من كفاءة إدارية، استقرار سياسي والحكومة الداعمة والمساندة له.
- إن مساعي الجزائر وإن كانت حثيثة فهي غير مجدية بالمستوى المطلوب، ذلك أن الاستفادة من فرص.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي تبقى مقرونة بمدى قدرة الدولة على رفع قدرات التنافسية ومواجهة المنافسة.
- الأجنبية، وهذا ما ينطبق على الجزائر والتي تدرك التحديات الاقتصادية الراهنة وتسعى جاهدة لدعم ترتيبها في مصاف الدول.

الفصل الثاني

علاقة بيئة الاستثمار بمؤشرات الاقتصاد القومي

المبحث الاول / البيئية الاستثمارية المفهوم والمكونات

اولا / مفهوم البيئة الاستثمارية :

أرتبط مفهوم البيئة الاستثمارية بالمناخ الاستثماري ويستخدم مصطلح المناخ الاستثماري Climateof investment ايضا على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية بصورة عامة وفي الدراسات المتعلقة بالاستثمار بصورة خاصة ، وقد يتسع هذا المفهوم او يضيق حسب السياسة المتبعة لترويج الاستثمار فان الاستثمار بغض النظر عن نوعه او مجاله يظل محكوما بعاملين هما العائد المتوقع ومستوى المخاطر . المناخ الاستثماري يعبر عن بيئة معينة او منظومة متكاملة وتتفاعل فيها كافة العناصر الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية والبيئة كما انها تتفاعل كل مع غيرها من النظم والبيئات المتباعدة والمتجاورة بحيث تكون مجملها البيئة الاستثمارية او المناخ الاستثماري .[١] تعرف البيئة الاستثمارية بانها مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها ، والتي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اداء الاستثمار وربحيتها كالسياسة الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما ويمكن تعريف البيئة الاستثمارية بانها مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر ، والاطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الاجنبية.[٢] وثقته بتوجيه استثماراته الى بلد دون اخر .[٣] ان تعبير بيئة او مناخ الاستثمار يكاد يكون انعكاسا لسياسات الاستثمار بالمعنى الواسع . اذ يتضمن معظم السياسات والادوات والمؤشرات والتي تؤثر بطرق مباشرة او غير مباشرة في القرارات الاستثمارية . ومن المعروف ان المناخ الاستثماري يلعب دورا رئيسيا في حجم الاستثمارات يعني ان عوامل الطرد هي الغالبة في البيئة الاستثمارية وبالتالي حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها الى الواقع ، ولا بد من التركيز على حقيقة مفادها ان المناخ الاستثماري الذي يؤثر سلبا في حجم البيئة الاستثمارية في البلد ، كما ان المناخ الاستثماري الذي يؤثر ايجابيا في حجم الاستثمارات يعني ان عوامل الجذب هي الغالبة في البيئة الاستثمارية في

---

(١) اياد كاظم عيدان الطائي ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٣٤.

(٢) د. نبيل جعفر عبد الرضا ، البيئة الاستثمارية في البصرة ، المحددات والتطلعات ، موسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠ .

(٣) المؤسسة العامة لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ١٩٩٤ ، ص ٨ .

ذلك البلد .[١] اذن البيئة الاستثمارية هي البيئة الملائمة والمحفزة للاستثمار وتشكل من اهم العوامل التي يجب توفرها لاحداث تنمية اقتصادية . حيث ان الاستثمار يواجه مخاطر كثيرة تقليدية تشترك فيها مختلف الاقتصادات ، الا ان مخاطر البيئة الغير الملائمة في الاخطر على الاستثمارات المحلية والاجنبية بشكل خاص ، فلا يعقل ان يتوقع من الاستثمارات الاجنبية الدخول الى بيئة غير محفزة للاستثمار تاركه ما تقدمه الاقتصاديات الاخرى من حوافز وضمانات كما ان الاستثمارات المحلية لا تجرؤ على الاستثمار في بيئة غير مستقرة وغير واضحة وعادة ما تتركز في المجالات ذات خطورة (وبالتالي ربحية) متدنية بل قد تكون مثل هذه البيئة عامل طرد لهذه الاستثمارات وسببا في هجرتها الى الاقتصاديات المجاورة .[٢]

ثانيا / مكونات البيئة الاستثمارية:

١ – العوامل الاقتصادية:

حيث ترتبط العوامل الاقتصادية بنمط النظام الاقتصادي الموجود في البلد وقد دلت التجارب العلمية على ان الاستثمار ينجذب نحو السياسات التي تقود الى التنمية والاستقرار من خلال توفير اطار قانوني مستقر وفي اطار علاقات الشفافية ولذلك يجب على اية دولة ان توجه سياستها الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي باتجاهيين الاول العمل على معالجة القصور الذي يحدث في هذه السياسات من اجل جذب الاستثمارات وبخلاف ذلك فسوف يؤدي الى عدم جذب الاستثمارات او دخولها بشكل غير كاف . أما الثاني فهو معرفة التعارض الذي يحدث بين مصلحة الدولة ومصلحة المستثمر الاجنبي [٣]حيث ان النظام الاقتصادي الحر يمثل مناخا ملائما للاستثمارات وعامل جذب نتيجة لحرية تدفق راس المال من والى البلد الذي ستقام فيه المشروعات الاستثمارية . اما نظام الاقتصاد الموجه فلا يوفر مناخا ملائما للاستثمارات (عامل طرد) وذلك بسبب القيود امام الاستثمار تحت مسميات مختلفة .

٢ –العوامل السياسية:

تعد من اكثر العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية وكذلك في قائمة العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية في اي بلد من البلدان . ان هذه العوامل تؤثر سلبا او ايجابا في عملية جذب او طرد المشروعات الاستثمارية مرتبطة بالنظام السياسي القائم في البلد فالانظمة الحرة تشكل عوامل طرد

---

(١) د. شقري نوري موسى ، د. اسامة عزمي سلام ، دراسة الجدوى الاقتصادية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣ .

(٢) د. عمر عبد الرزاق ، برنامج دراسات التنمية ، السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين ١٩٩٤، جامعة بيرزيت ، ص ٤٥ على الموقع home.birzeit edu/cds /arnabic / research /publications / 2001/ 24

(٣) امين محمد محي الدين ، البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجمهورية اليمنية ، بحوث اقتصادية عربية ، مطبعة معهد التخطيط القومي ، العدد ، ٢٨ ، ٢٠١١ ، ص ٧٠

للاستثمارات كما ان الاستقرار الامني يشكل عامل جذب والاضطرابات الامنية تشكل عامل طرد للاستثمارات مهما تكون الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فانها لا تدفع المستثمرين بالقدوم الى بلد يعاني عدم الامان بسبب ارتباط ثقة المستثمرين بعلاقة دالية مع الاستقرار السياسي[١]

٣- القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار :

وجود بيئة قانونية مناسبة للنشاط الاقتصادي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص هي التي ترسي التشريعات والقوانين بحيث تتناسب مع تحقيق اهداف التنمية وهذا يتم من خلال التعامل مع كافة القوانين وفق رويا ومنظار شموليين ، وحتى تكون البيئة القانونية جاذبة للاستثمار ولا بد ان تتسم بالتطور والمرونة والشفافية ووضوح الرؤيا [٢]والدول النامية بحاجة الى اصدار قوانين لضمان تشجيع المستثمرين . أن المستثمرين يفضلون الاستثمار بالبلدان ذات البيئة القانونية الملائمة من اجل ضمان الارباح المتتالية من استثماراتهم اي كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات يتضمن مجموعة من الحوافز والمرايا المناسبة من اعفاءات ضريبية وكمركية ، كلما ادى ذلك الى جذب الاستثمار [٣]

٤ -السياسات والبرامج الاقتصادية:

السياسات والبرامج الاقتصادية كلما كانت مرنه وغير متضاربة في الاهداف والادوات ، وواضحة وتتميز بالكفاءة والفاعلية ، وتتوافق مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على المستوى القومي ، وعلى المستوى العالمي ، كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح واهمها.

أ- أثار السياسية المالية على الاستثمار :

أذا كانت السياسة المالية ، السياسة الضريبية ، وسياسة الانفاق العام تتميز بالوضوح والعدالة في التطبيق ، بالإضافة الى منح الاعفاءات وتسهيلات للمستثمرين . [٤]اي كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الاعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة وكان السعر الضريبي مناسبا ولا يحمل عبئا ضريبيا كبيرا يثقل كاهل المستثمر ، وتكون واضحة ومرنة ، وتكون السياسة الاتفاقية العامة تتجه نحو تقوية البيئة الاساسية وتبتعد عن تشويه الاسعار كما يجب ان تحتفظ بمعدل من عجز الموازنة العامة

---

(١) د. نضال شاكر الهاشم ، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثامن ، ٢٠٠٥ ، ص٣٨.

(٢) عبد العظيم عبد الواحد ، أحمد كريم جاسم ، دور وحدات الادارة العامة في تشجيع الاستثمار الاجنبي العراق انموذجا ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٥ – ١٤٦ .

(٣) د. محمد توفيق العلي ، تشريعات الاستثمار والمناطق الحرة (ندوة افاق التنمية العربية ، تونس ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩ .

(٤) د . شقيري نوري موسى ، د . اسامة عزمي سلام ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقيم المشروعات الاستثمارية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، ط ١، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩، ص ٢٤ .

للدولة ، لا يؤدي الى تضخم مرتفع ، ولا يؤدي الى انكماش وكساد كبير ، فان ذلك يساعد على جذب الاستثمارات والعكس صحيح . [١]

ب-اثار السياسة النقدية على الاستثمار:-

ويقصد بها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي للتاثير في عرض النقد وذلك من خلال التحكم بادوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة سعر الخصم ، الاحتياطي الالزامي ، معدلات الفائدة) كلما كانت السياسة النقدية توسيعية ، كانت جاذبة للاستثمار بسبب انخفاض معدل الفائدة ، وبالتالي انخفاض كلفة راس المال اللازم للاستثمار كما انها يجب ان تكون متوافقة مع التغيرات في حجم النشاط الاقتصادية المطلوبة ، وان تتسم بالاستقرارية ، وعكس ذلك لن تكون محفزة للاستثمار [٢]

ج-اثار السياسة التجارية على الاستثمار:-

ويقصد بها الاتفاقيات الثنائية بين البلد المعني والدول الاخرى ، فكلما زادت الاتفاقيات الموقعة بين البلد المعنى . والدول الاخرى كان ذلك مؤشرا على الانفتاح الاقتصادي لهذا البلد وتعززت عوامل الجذب للاستثمارات والعكس صحيح . اي كلما كانت السياسة التجارية تحررية ومرنة وتعمل على ازالة القيود الكمية ، و تتجه نحو معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية ، كلما كانت محفزه لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار ، من اجل التصدير والعكس في حالة السياسة التجارية المقيدة سياسة حماية التجارة . وتنمية القطاع الخاص في الاقتصاد اذا انها تساهم في رفع مستوى الدخل والاستهلاك وكذلك توفير العملات الصعبة وتقليل الاستيراد ورفع مستوى المدخرات المحلية وهي عوامل محفزة للاستثمار[٣].

٥-العوامل الاجتماعية:

ويقصد بالعوامل الاجتماعية القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فاذا كان المشروع الاستثماري مناسب وهو عامل جذب اما اذا كان المشروع الاستثماري المقترح ينسجم مع هذه العوامل الاجتماعية فان ذلك يعني ان المناخ الاستثماري مناسب وهو عامل جذب اما اذا كان المشروع الاستثماري يتعارض مع العوامل الاجتماعية فهذا يعني ان المناخ الاستثماري غير مناسب لإقامة المشروع . ويعتقد البعض بان الكثير من الصعوبات والعقبات التي يواجهها الاستثمار نتيجة لقيم اجتماعية وثقافية معينة [٤]

---

(١) عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، اقتصادات المالية العامة ، ابن خلدون للنشر ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٣٥٥ .

(٢) خديجة حرمه ، الية انتقال اثار السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي مع الاشارة الى الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٠ – ١٩٩٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩، ص ٣ .

(٣) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي ، سلسلة الدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية للنشر ج ٢ ، مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٦.

(٤) عبد العظيم عبد الواحد الشكري ، د. احمد كريم جاسم ، دور وحدات الادارة العامة في تشجيع الاستثمار الاجنبي العراق انموذجا ، مجلة الغري .

٦- العوامل الادارية:-

يقصد بها مجموعة الاجراءات الادارية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الاستثمارية ، فاذا كانت الاجراءات الادارية تتسم بالسهولة والوضوح عندها نستطيع القول ان العوامل الادارية تتسم بالسهولة والوضوح عندما نستطيع القول ان العوامل الادارية تشكل عامل جذب للاستثمارات ، اما اذا كانت الاجراءات الادارية معقدة وغير واضحة وتأخذ وقت طويل عندها نقول ان العوامل الادارية تشكل عامل طرد للاستثمار . [١]اضافة الى ما تقدم ، وهنالك العديد من المكونات والاجراءات والمتعلقات التي تحليلها وتحديد اثرها على الاستثمار بهدف تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للوضع الاقتصادي وهذه المكونات هي:[٢]

١- اوليات الاستثمار ويتحدد من خلال دور القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني .

٢- تمويل الاستثمارات ويتحدد من خلال تحليل مستوى المدخرات الوطنية وامكانيات جذب رؤوس الاموال الاجنبية (الاستثمار الاجنبي سواء المباشر او غير المباشر)

٣- النظام المصرفي القائم ، ويؤثر من خلال طرق منح الائتمان والتسهيلات المصرفية .... الخ .

٤- سلوك المستثمرين ، ويتحدد من خلال تحليل طرق التحفيز ودوافع الاستثمار ... الخ.

٥- نظريات التنمية والنمو الاقتصادي كلما اعتمدت الدولة على نظرية نمو او تنمية اقتصادية ملائمة للوضع الاقتصادي ، كلما كان الاقتصاد جاذبا للاستثمار والعكس صحيح .

ثالثا / المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية:-

لقد ازدادت اهمية ودور المؤشرات الدولية و الاقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية البيئة الاستثمارية اذ اثبتت العديد من الشواهد الواقعية ان هناك دلالة احصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار اجنبي، وعلى الرغم من ان هذه المؤشرات لم تصل الى درجة الدقة والموضوعية الكاملة ، الا ان رجال الاعمال وصانعي القرار يسترشدون بمدلولاتها التاشيرية

---

(١) د. شقري نوري موسى ، مصدر سابق ، ص٢٤.

(٢) سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة ، مكتبة مدبولي للنشر ، ٢٠٠٤، ص١٣٤ .

المبحث الثاني

مؤشرات الاقتصاد القومي

وهي مجموعة من المؤشرات والمحددات التي يمكن من خلال الحكم على سلامة اداء الاقتصاد القومي من جهة وعلى جاذبيته للاستثمارات من جهة اخرى ، وتدل المؤشرات الاقتصادية مثل معدل العائد على الاستثمار، وقيمة الاحتياطات الدولية ، وانخفاض نسبة المديونية ، ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي وغيرها على قوة الاقتصاد القومي في استقطاب الـ FDI ويمكن توضيح المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على بيئة الاستثمار كما في الشكل (١)

شكل (١) علاقة بيئة الاستثمار بمؤشرات الاقتصاد القومي

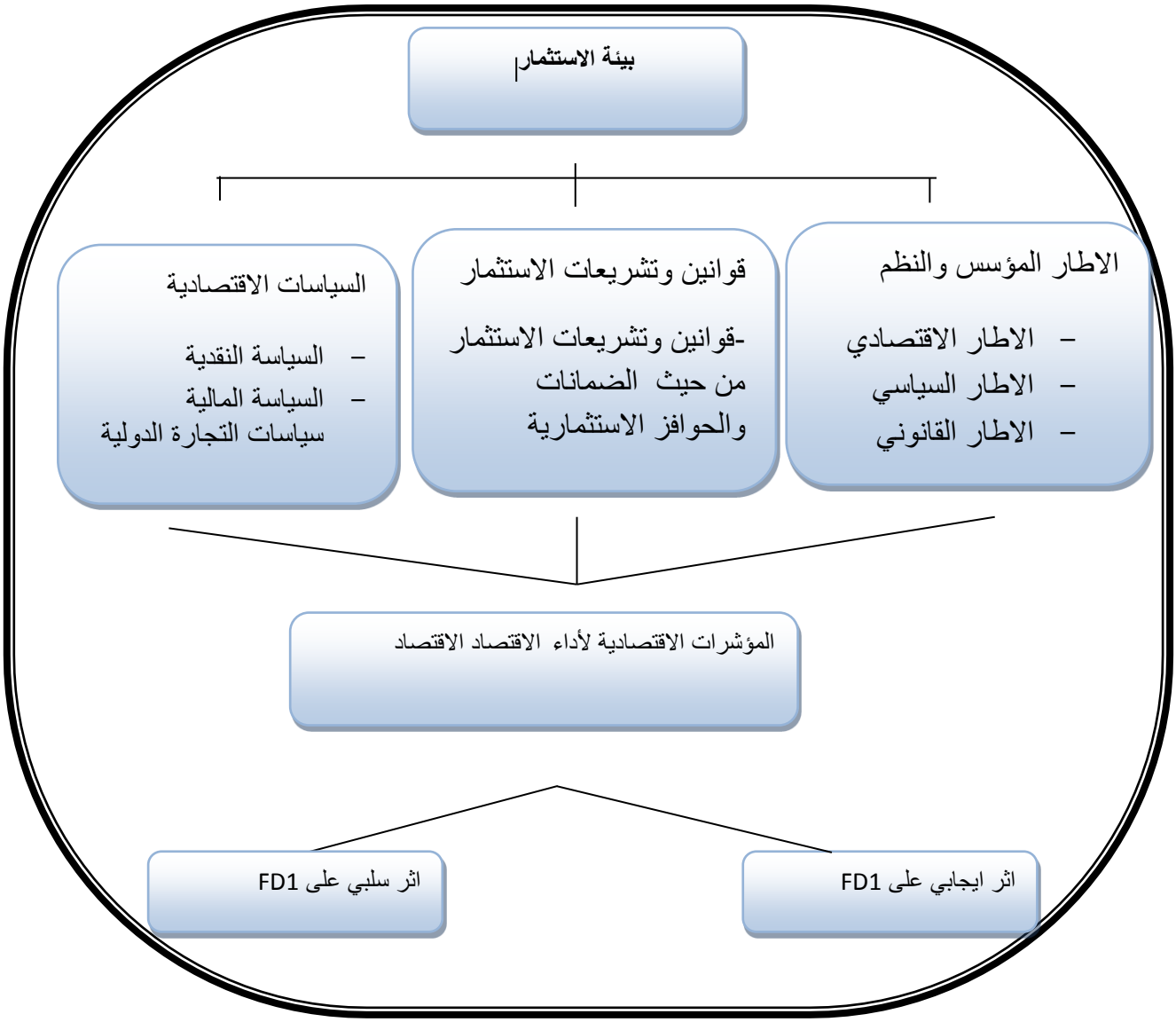

المصدر :عبد المطلب عبد الحميد ، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ،الاسكندرية، ٢٠٠٦ ، ص ٧٠ .

وسيتم تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة في التأثير على البيئة المحلية وفق المحاور الاساسية التالية :

أولاً : درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

يتسم هذا العصر بالانفتاح ، وعولمة الانشطة الاجتماعية المتعلقة بمختلف مجالات الحياة وعدم ادخار اي جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف ، الامر الذي بات يؤكد على مقولة (العالم قرية صغيرة) ليس حسب مقاييس الحجم والمسافة ، بل من خلال مقياس سهولة تدويل الانشطة ونشر الاغراض المختلفة لتحقيق الاهداف المرجوة من مختلف ارجاء الارض والاقتصاد كباقي المجالات تاثر واثر بالانفتاح ، بل اصبح اهم ما يؤثر به الانفتاح . في تنشيط تدفقات رؤوس الاموال والسلع الى الداخل والخارج ، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع ورؤس الاموال ونقل التكنلوجيا الحديثة بين الدول . وذلك لان عدم الانفتاح ويؤثر الانفتاح على العالم الخارجي من خلال بعدين رئيسين .[١]

البعد الاول : تحديد تجارة السلع والخدمات ، ويركز هذا البعد على دور حرية التجارة الخارجية في الاقتصاد ، من خلال شقي التجارة ، الصادرات والمستوردات .

البعد الثاني : حرية انتقال عناصر الانتاج بين الدول ، ويركز هذا البعد بشكل خاص على انتقال راس المال ، واحد اهم اشكال انتقال راس المال بشكل دولي الاستثمار الاجنبي المباشر . حيث يميل الاستثمار الاجنبي الى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة ، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي .

معناه عدم وجود اية قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الانتاج الامر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها ، وعدم وجود اية اختلالات في هذه الاسواق (عناصر الانتاج) ، وبما ان المستثمر الاجنبي يسعى لتحقيق ربحية ممكنة ، فانه يهتم بالكفاءة الاقتصادية ، وبعيدا عن فرض القيود .[٢]

وبناء على ذلك يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي واتباع نظم الحرية الاقتصادية الاقتصادي يؤدي الى تضاؤل فرص الوصول الى مصادر متعددة لمدخولات الانتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار وكذلك انخفاض القدرة التقديرية التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة ، والتي لا تنشاء

---

(١) د. تركية أحمد مشعل ، زياد محمد ابو ليلى ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاردن ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (٢٣) ، العدد (١) ، ٢٠٠٧ ، ص١ .

(٢) د. مصطفى عز العرب ، الاستثمارات الاجنبية دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي ، مصر ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ٩٦ .

نتيجة انخفاض الطاقة الانتاجية وانما تنتج بسبب عدم انفتاح الاسواق الخارجية امام منتجات تلك الدول.[١]

ويمكن احتساب الانفتاح من خلال مؤشرين هما :

١- نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي .

٢- نسبة الصادرات زائد الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي .

١- نسبة الصادرات الى الناتج القومي الاجمالي

تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كون الناتج المحلي محددا اساسيا للشركات الاجنبية التي تبحث عن الاسواق الجديدة او زيادة نصيبها من اسواق الدول المضيفة ، وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير العديد من الشركات المحلية والاجنبية لاستثمار اموالهم ، وقد اقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة . Positive Relationship بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر . وفي دراسة (لليونكشاد) عن محددات تدفق الاستثمار الاجنبي لـ (٤٢) دولة نامية بين اهمية الناتج المحلي الاجمالي بوصفه محدداً لجذب راس المال الاجنبي.[٢]

تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر و بشكل اساسي في قطاع التصنيع او الخدمات ، وهذا يعني وجود علاقة فردية بين الصادرات وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .[٣] ومن الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات ، انه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية من ان تزيد من طاقة الاستيراد لديها ، ويمكن لهذه الدول من الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية . ان تشجيع الصادرات يؤدي الى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاكثر انتاجية ، وبذلك يمكن ان يؤدي تشجيع الصادرات الى تدعيم التخصص والى زيادة الانتاجية ايضا فان تشجيع الصادرات يعمل على فتح اسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي الى الاستفادة من وقورات الانتاج الكبير . ان التوسع في التصدير يؤدي الى تنشيط الاستهلاك المحلي ، لان

ارتقاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الاجنبية ، وبذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الاجنبية ، ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية واجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة . وتحفيز على استثمارات اضافية وتشجيع العوامل المذكورة ويمكن

---

(١) صائب حسن مهدي ، الاستثمار الاجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مجلة القادسية لعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (١١) العدد ٣ ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٨ – ١٢٠.

(2) Unct AD , World Invesment Report 1999, UN, New york , USA, 2000. P.6

(٣) دنيا احمد عمر ، اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول العربية مختارة ، تنمية الرافدين ، نينوى ، العراق ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٧ .

لزيادة الصادرات ان تسهم وبنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنلوجيا وبالطرق المختلفة سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية والمعدات الراسمالية وتتفاعل جميع العوامل المذكورة بقوة وتحفيز على استثمارات اضافية وتشجيع التصدير والاستهلاك ايضا مما يؤدي الى ارتفاع الناتج القومي الاجمالي .[١]

٢- نسبة الصادرات زائد الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي:

ان مؤشر الانكشاف التجاري من اهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي الذي يمثل قياس نسبة الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي ، وان ارتفاع هذه النسب يعني زيادة درجة الاعتماد على الخارج وبالتالي التاثير في مسيرة البلد النامي واختفاء استغلاله الاقتصادي على المدى البعيد .[٢]

وفي دراسة شملت الاقتصاد العراقي تم تحليل مكونات هذا المؤشر لغرض الوصول الى الحقائق التي توضح مدى حاجة هذا الاقتصاد للخارج خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) لنسبة التجارة الخرجية (الصادرات + الاستيرادات) الى الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الجارية فكانت النسبة (١٣٠ %) لعام ٢٠٠٣ هي اعلى نسبة انكشاف تجاري على الخارج خلال تلك المدة ثم اخذت بالانخفاض وبمستويات متقاربة لتكون في ٢٠١٠ نسبة انكشاف تجاري (٦٥) % وبذلك فان ارتفاع مؤشر الانكشاف التجاري للعراق يدل على مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الخارج .[٣] وهنالك عدة مقاييس للاستثمار تستخدم في الانفتاح الاقتصادي ويوضح ذلك جدول (١) وكما

يلي : جدول (١) يضح مقاييس الاستثمار في التجارة الدولية

المقاييس	الاثار الاقتصادية المفتوحة
أ-حوافز الاستثمار - الاعفاءات الضريبية - الاعفاءات الكمركية - الدعم - منح الاستثمار	- التأثير في موقع الاستثمار الدولي واختبار دولة مضيفة دون غيرها
ب- متطلبات الاداء - الشروط المحلية للملكية - شروط الترخيص - شروط لتحويل راس المال والارباح - شروط العملات الاجنبية	- تقيد ملكية الاستثمار - تتطلب تحويل تكنلوجيا - تقيد التحويلات المالية - قيود الانتاج

(١) دينا احمد عمر ، اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول عربية مختارة ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ .

(٢) د. طه محمد بامكار قبسه ، مؤشرات التنمية المستقلة ٢٠١٢ ، www,sudaneseomline.com

(٣) سعيد عبد الكريم حماد فرحان ، تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٠) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٥ ، العدد ١٠ ، ٢٠١٣، ص ٩٨.

– قيود التصنيع – شروط تحويل التكنلوجيا المتقدمة – شروط المنتج – شروط الميزان التجاري – شروط التصدير – شروط الاحلال محل الواردات	– الاحلال محل السلع المنافسة – الاحلال محل الواردات – تقييد الصادرات
ج- مقاييس الشركات – تخصيص الاسواق – المناقصات والمزايدات – رفض التعامل – الوكيل الوحيد – ربط المبيعات – الحفاظ على اسعار اعادة البيع – تثبيت السعر – تميز الاسعار – التسعير التحويلي	– التسعير التراكمي للواردات – منح التصدير – الاحلال محل الواردات – سياسات التسعير التصاعدية – تخفيض اسعار التصدير
مقياس الدولة المضيفة – تقيد التصدير على الفروع الاجنبية – الضرائب التفضيلية على عائد الاستثمار	– تقيد التجارة – دعم الاستثمارات

المصدر : فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص٤٠ .

ثانيا : القدرة التنافسية للاقتصاد القومي:-

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي احد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الاجنبية ، ذلك انه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الاجنبية ، والعكس صحيح ، ولعل ذلك يرجع الى ان زيادة المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة اية ظروف خارجية وامتصاصها ، مما ينجح على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من اجلها المستثمر الاجنبي [١]ان جاذبية الاقتصاد للاستثمار الاجنبي المباشر كانت في الماضي وثيقة الصلة بامتلاك موارد طبيعية او سوق محلية ولكن مع التحول نحو عولمة الانتاج والتجارة اصبحت القدرة على المنافسة لموقع الاستثمار والتصدير العامل الرئيسي المحدد لتوفير الجاذبية ، وهذا ما جعل الدول النامية تسعى الى تطبيق برامج واسعة النطاق من اجل تعزيز جاذبيتها للمستثمرين الاجانب

(١) د. مصطفى عز العرب ، الاستثمارات الاجنبية دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي ، من بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٩٧ .

ثالثاً: معدل نمو الصادرات:-

شكل تصاعد اهتمام الدول النامية بمسالة التنافسية و لا سيما تنافسية صادرتها في الاسواق الدولية ، سببا اضافيا للسعي الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، ويرجع ذلك الى مساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الانتاج ، اما من خلال الاستثمار في انشطة ذات قيمة مضافة في مجالات جديدة ، واما بالتحول ، في صناعة معينة ، من الانشطة ذات الانتاجية المنخفضة والمعتمدة تكنلوجيا بسيطة الى انشطة ذات انتاجية عالية تعتمد على تكنلوجيا رفيعة المستوى وعلى المعارف ، وهذا يتطلب الارتقاء بمستوى الصادرات تحسين اداء الانتاج ، ولا شك ان تحسين القدرة التنافسية امرا في غاية الاهمية وينطوي على تحديات ولكنه ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لبلوغ الغاية المتمثلة في تعزيز التنمية.

رابعاً: معدل العائد على الاستثمار:

تؤكد النظرية الاقتصادية بانه كلما كانت الكفاية الحدية لراس المال اعلى من سعر لفائدة فان الاستثمار يتحقق وهذه قاعدة تسود في فترة الاجل القصير ، كما يلاحظ من الشكل ( ) حيث ان منحني الكفاية الحدية لراس المال في معدل العائد وان منحني طلب الاستثمار دالة في اسعار الفائدة

شكل (٢) معدل العائد واسعار الفائدة

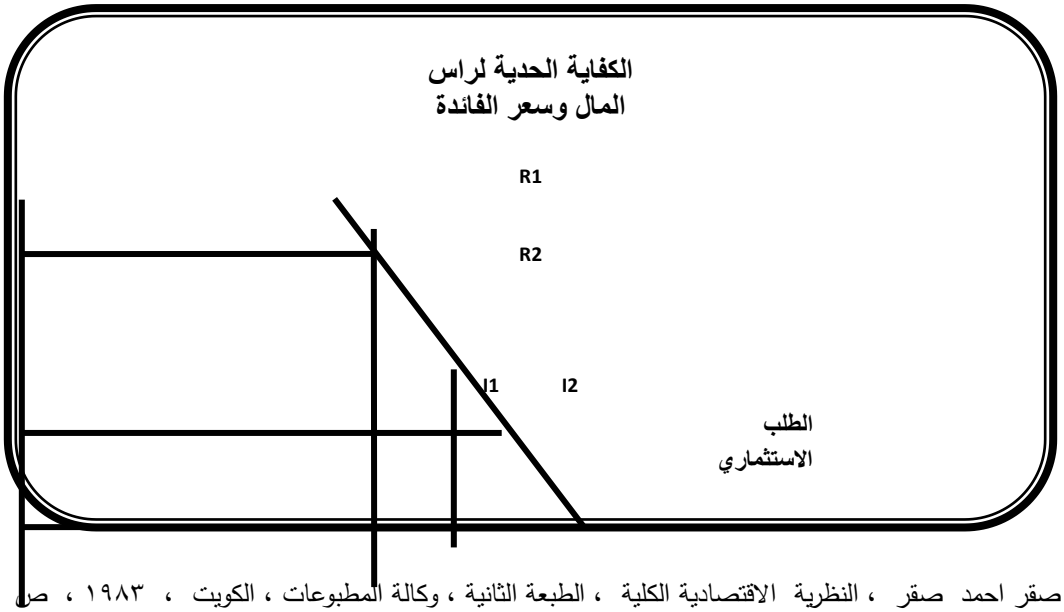

المصدر / صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣٩ .

ويلاحظ من الشكل ان العلاقة بين حجم الاستثمارات ومعدل العوائد المتوقعة تكون طردية وكلما يتوقع المستثمرون عوائد اعلى من سعر الفائدة يندفعون الى مزيد من الاستثمار.[١]

(١) هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، ط ١ ، دار الصفاء ، الاردن ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٣ .

ان تحرك التدفقات الاستثمارية من دولة لأخرى او منطقة لاخرى سيكون على اساس البحث على اكبر صافي في عائد متوقع حيث يتم مقارنة مستويات دوافع الاستثمار الاجنبي بين الدولة A والدولة B بناءً على خمسة عناصر هي :-

١- الطلب على الاستثمار الاجنبي

٢- توفير التمويل المناسب

٣- توجيه الاستثمار الاجنبي اتجاه الاهداف الاقتصادية .

٤- قياس نتائج الاستثمار الاجنبي .

٥- حساب مدى كفاءة الاستثمار الاجنبي (النجاح الاستثماري)

تظهر الشكل ( ) وفي ضوء ذلك وعند مقارنة هذه العناصر سوف يتم تحديد مسار التدفقات الاستثمارية ، فاذا تساوت الدولتان A و B في تلك العناصر فسوف تدخل عوامل اخرى في التفضيل الاستثماري (investment preferences)اما الجزء الاخر من الشكل فيوضح قياس انتاجية الاستثمار بين الدولتان ((A, B) من خلال العلاقة بين فعالية الاستثمار اي درجة تحقق اهدافه وبين كفاءة الاستثمار الاجنبي اي العائد المحقق لكل نوع من المدخلات ، فاذا كانت هنالك زيادة متكافئة بين الفعالية الاستثمارية والكفاءة الاستثمارية فهذا يعني (ثبات انتاجية الاستثمار الاجنبي constant international investment productivity) بين الدولتين ، اما اذا زادت فعالية الاستثمار بمعدل متناقص واقل داخل من معدل تناقص كفاءة فمعنى هذا (تزايد انتاجية الاستثمار الاجنبي) international investment productivity بين الدولتين أما اذا وادت فعالية الاستثمار بمعدل متناقص واقل من معدل تناقص كفاءة الاستثمار فمعنى هذا تناقص انتاجية الاستثمار الاجنبي Decreasing international investment productivity

في حين اذا زادت فعالية الاستثمار الاجنبي عن معدل اتجاه كفائته فمعنى هذا تزايد انتاجية الاستثمار الاجنبي (increasing international investment productivity) بين هذين الدولتين.

خامساً : القدرة على ادارة الاقتصاد القومي

انتقالات الاستثمارات الاجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن ادارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ، وما تنتهجه الادارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف .

ومن اهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الادارة الاقتصادية على ادارة الاقتصاد القومي ، قيام الادارة الاقتصادية بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطيات ومدى ثباتها واستقرارها ، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على ادارة الاقتصاد القومي الامر الذي من شانه تشجيع المزيد من الاستثمارات الاجنبية.(١)

سادساً : نسبة خدمة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي:

يوضح هذا المؤشر الذي يقيس المديونية الخارجية في الدول المقترضة ، وهو مؤشر ذا طابع احصائي يعتمد على النسب المئوية ، ويشير الى قدرة الاقتصادات على تحمل اعباء هذه الديون ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك .(٢)

تعتبر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي من اكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جدا وهو الناتج المحلي الاجمالي والذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية .(٣)

ان ارتفاع مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم الى الناتج المحلي الاجمالي يدل على مدى اعتماد الاقتصاد المحلي لاية دولة على التمويل الخارجي في تنفيذ مشاريعه التنموية ، وفي علاج بعض المشاكل الاقتصادية وتعد الدولة مدينة وفقا لمؤشرات البنك الدولي اذا بلغت نسبة الديون الى الناتج المحلي الاجمالي ١٣٢ %.

هنالك بعض الدراسات اثبت بان المديونية تنشا بسبب التخلف الذي لحق بالبلدان النامية وان حل هذه المشكلة يكمن من خلال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لما يقدمه من مزايا تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان .(٤)

ان حاجة الدول النامية الى الدين الخارجي تنشا بسبب وجود اختلال داخلي وخارجي في الاقتصاد القومي ، وينشا الاختلال الداخلي ، نتيجة لعدم تطابق الادخار والاستثمار المحليين أما الاختلال الخارجي فيتمثل بعدم تطابق الصادرات مع الاستيرادات.(٥)

سابعاً : قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الاجنبي:-

---

(١) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دراسة مقارنة دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٨٨-٨٩.

(٢) ناهدة عزيز مجيد الخفاجي ، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٤ .

(٣) ظاهر جميل ، طرق قياس اعباء الديون الخارجية في الاطار العربية ، مجلة افاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة ، الامارات العربية ، ابو ظبي ، ١٩٩٤ ، ص ٦٧ .

(٤) عبد الحسين جليل الغالي ، محددات الاستثمار الاجنبي وسياسات اجتذابة نحو العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، المجلد الثاني ، العدد (٨) ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٧ ، ص١١ .

(٥) د . سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات دراسة مقارنة في اقطار مختلفة مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٢٠ .

تتمثل الاحتياجات الدولية التي هي ملك السلطة النقدية الحيازه الرسمية للعملات الاجنبية ، زائد ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي ، ووحدات حقوق السحب الخاصة ، فضلا عن صافي مركزا الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ويجب تميز الاحتياطيات الدولية عن ودائع البنوك لدى البنك المركزي .

وهي ما تشترطه نسبة الاحتياطات القانوني التي تلزم كل بنك تجاري ان يحتفظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة ، وهي ارصدة لا يملكها البنك المركزي

ويشترط ان تكون هذه الاحتياطيات تحت تصرف البنك المركزي ليستخدمها عند عند الضرورة وبالسرعة المطلوبة لمواجهة الاختلال العارض في ميزان المدفوعات او للدفاع عن سعر الصرف .

كما ان الاحتفاظ بالاحتياطيات ينطوي على تكلفة(لان هذه الاحتياطات) يجب ان تكون سائله او اقرب للسيولة حتى تكون جاهزة للجوء اليها عند الضرورة وبالسرعة المطلوبة ، ويتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة احتفاظه بهذه الاحتياطيات التي تتمثل في التضحية بالاستخدامات او بالفرص البديلة للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطيات لا بد ان يكون هنالك تعادل بين التكلفة والعائد الاجتماعي .[١]

ان اللجوء الى استخدام الاحتياطيات ، في احوال الطوارى ، يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية وبجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة التي تضطر الى تطبيقها في حالة عدم كفاية هذه الاحتياطيات .

ان مستوى الاحتياطيات تحكمه عدة اعتبارات تختلف من دولة الى اخرى ، ولذلك لا يوجد حجم او مستوى امثل عام او مقياس كمي مطلق يصلح لكافة الدول والحجم المناسب والامن من الاحتياطيات يجب البحث عنه وتحديده كميا على ضوء واقع كل دولة وما يحيط بها من ظروف ومشكلات .

ونظرا لأهمية دور الاستثمار الاجنبي المباشر ، فقد ساد الاعتقاد بين بعض الاقتصاديين في دول العالم الثالث ، بانه كلما كان حجم الاحتياطيات مرتفقا ويفوق المستوى العادي والامن ، كلما زادت قدرة الدولة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، غير ان هذا الاعتقاد ليس بالضرورة صحيحا ، ذلك لان قوة جذب الاستثمار الاجنبي تتوقف بالدرجة الاولى على معدل العائد المتوقع وعلى المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها ، فاذا كان معدل العائد المتوقع مرتفعا توافر مناخ جيد للاستثمار يتمثل في عوامل الامان والاستقرار وبيئة اقتصادية مواتية ، فان قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الاجنبية تزداد بغض النظر عن مستوى احتياطياتها النقدية ويرى البعض ان تكون هذه الاحتياطيات المرتفعة

---

(١) زابري بلقاسم ، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٧ .

امـر مطلـوب لأغـراء المسـتثمرين الاجانـب لاسـتثمار امـوالهم علـى اسـاس كلمـا كـان حجـم هـذه الاحتياطيات مرتفعا كلما اطمئن المستثمرون الى امكان تحويل ارباحهم للخارج .[١]

ثامناً : ميزان المدفوعات:-

يمثل ميزان المدفوعات سجل تاريخي للمعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة واخرى وتظهر اهميته في كونه يعكس هيكل وبنية الاقتصاد القومي ويمثل الجسر الذي يتم من خلاله تبادل المصالح الخارجية مع دول العالم ، فهنالك اسباب عديدة تؤدي الى اختلاله وعدم توازنه متمثلة باضطرابات قد تصيب البلد كالكوارث الطبيعية والازمات السياسية والحروب او انخفاض انتاجية بعض الدول مما يدفع بها الى زيادة الاستيرادات من غداء والات ومعدات وخدمات وغيرها لفترة طويلة وهذا يؤدي الى ارتفاع نسبة العجز في ميزان المدفوعات واختلاله على الرغم من وجود فائض

اذن زيادة العجز في ميزان المدفوعات يؤدي الى عدم الكفاءة في ادارة الاقتصاد القومي ومن ثم يقلل من استقطاب الاقتصاد للاستثمارات ، اما اذا اتجه العجز نحو الانخفاض فسوف يزداد استقطابه لهذه الاستثمارات وكذلك حالة حدوث فائض.[٢]

تاسعاً : عجز الموازنة العامة للدولة:

تواجه العديد من الدول النامية عجزاً في موازنتها العامة مما يترتب عليها لمعالجة ذلك البحث عن ادواتها وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد الامر الذي يتطلب معرفة علاقة هذا العجز بمسالة التضخم ، فاذا لجات الدول الى تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدي وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي او ادارته بصورة كفوءة من اجل الحصول على الايرادات الكافية .

ان التمويل بالعجز يسبب ضغوط تضخمية من خلال زيادة عرض النقد وكلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الانفاق الحكومي بمعدلات اسرع من الايرادات الحكومية.[٣]

ان العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم تأخذ الالية الاتية لو بدانا بوضع التوازن وحدثت صدمة نقدية فان هذا يؤدي الى زيادة الاسعار من خلال نظرية كمية النقود .

---

(١) زايدي بلقاسم ، نفس المصدر ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٤ .

(٢) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، تحليل كلي ، دار الثقافة للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٦٠.

(٣) أحمد حسين الهيتي ، خالد حمادي ، رفاه عدنان الطائي المشهداني . اثر تقلبات اسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الاردني والتركي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، ص ٩ . www.insj. Netlias?fulltest tooald = 45525.

وارتفاع معدلات التضخم سيؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي ولكن بدون حدوث زيادة مماثلة في الايرادات فان ذلك يخيم عنه عجز في الموازنة يتم تمويله من خلال خلق النقود مما يؤدي الى زيادة اكبر بالأسعار .

ان تزايد عجز الموازنة اصبحت احدى الحقائق التي تعاني منها الكثير من الدول ويفسر الكثير من الاقتصاديين ان هذا العجز ينبغي ان ينخفض او يزول لأن له اثر عكسيا على الاقتصاد ويعتقدون اساسا ان العجز يسبب التضخم من جهة ويخفض النمو الاقتصادي لانه يتسبب في ارتفاع اسعار الفائدة التي تثبط الاستثمار من جهة ثانية .[١]

عاشراً : قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه

تتفاوت اقتصاديات الدول في فوتها واحتمالات تقدمها والاستثمارات الاجنبية نتيجة نمو الاقتصاديات القوية وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة والتي تتضاءل فرص تقدمها في المستقبل ، ويمكن الاستعانة بالمقاييس التالية للتعرف على مدى قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه .[٢]

أ- معدل زيادة الناتج المحلي الاجمالي:

حيث ان ارتفاع هذا المعدل يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية لإشباع الرغبات الجديدة ، والتي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات .

ب-معدلات نمو عناصر الانتاج:

فهذه المعدلات تشير الى احتمالات التقدم والتخصص الانتاجي وتحديد السلع ونوعيتها التي يتم التعامل بها في السوق العالمي ، فازياد الكثافة البشرية ، وارتفاع نسبة التعليم يزيد من المهارات ويحسن من الانتاج ، ويدعم التخصص في السلع خاصة ذات الكثافة العمالية .

ج- شروط التجارة وقوة اتجاهاتها

حيث ان ارتفاع هذه الشروط او انخفاضها سوف ينعكس على قوة الاقتصاد . فتحسن هذه الشروط يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارادتها باقل صادرات ممكنة ، والعكس صحيح بالنسبة لانخفاضها ، ولذلك فان اتجاه هذه الشروط سيكون له اهمية في جذب الاستثمارات الاجنبية من عدمه.[٣]

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٥ .

(٢) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٨٩ .

(٣) د. نزيه عبد المعضود محمد مبرول ، نفس المصدر ،ص ٨٩ .

كذلك فان النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة يكون محل اعتبار في القرار الذي يمكن ان يتخذه المستثمر لمزاولة نشاطه في دولة ما دون غيرها .

فاذا كانت الدولة تشبع النظام الرأسمالي وتبني الاقتصاد الحر الذي يؤمن بدور القطاع الخاص واهميته للاقتصاد الوطني ، فان ذلك يشجع المستثمر الاجنبي على توجيه نشاطه الى تلك الدولة ، لما يمكن ان تقدمه له مزايا وضمانات تكفل له تحقيق اكبر قدر من الربح في جو اكثر امانا ، وفي اطار من المساواة بين المشروعات الاستثمارية المتماثلة بغض النظر عن صفة مالكيها جنسيتهم ، اما اذا كانت الدولة تتبع النظام الاشتراكي وتسير على نهج التخطيط الشامل ، وتدخل الدولة النشاط الاقتصادي ، فان المستثمر الاجنبي سوف يمتنع عن توجيه نشاطه الى تلك الدولة ، نظرا للقيود التي تعوق نشاطه ، وما قد يلقاه من منافسة غير عادلة من المشروعات العامة او التي تدار بمعرفة الدولة .[١] قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات نموه وتقدمه ، اذا ازدادت فان الاقتصاد الوطني سيكون جاذبا للاستثمار ، ويستدل على ذلك من مؤشرين هما .[٢]

قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات نموه وتقدمه ، اذا ازدادت فان الاقتصاد الوطني سيكون جاذبا للاستثمار ، ويستدل على ذلك من مؤشرين هما .[٣]

أ- معدل النمو الاقتصادي ، اذا زاد هذا المعدل من سنة الى اخرى ، دل ذلك على قوة الاقتصاد الوطني ، وسيكون جاذبا للاستثمار .

عدل التضخم ، اي معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار فاذا هذا ارتفع المعدل ادى الى ضعف الاقتصاد الوطني ويصبح طارداً للاستثمار . مخطط ( ) المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الوطني في مجال الاستثمار.

---

(١) د. رمضان حويف محمد ، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٨ ، ص ٣٨ – ٣٩ .

(٢) د. نزيه عبد المعضود محمد مبرول ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٥٦٩ .

(٣) د. نزيه عبد المعضود محمد مبرول ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٥٦٩ .

المبحث الثالث

المحاور

وقد اعتمدت هذه البرامج على ثلاثة محاور رئيسية هي .[١]

المحور الاول

هو اجراء تغيرات في السياسات والتشريعات الاقتصادية لجعلها اكثر مرونة وجاذبية مع تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة للاستثمار عن طريق :

١- تحقيق الاستقرار في سعر الصرف ،

٢- الحد من معدلات التضخم والحفاظ على معدلات نمو معتدلة لان معدل التضخم يؤثر بشكل مباشر على سياسات التسعير وحجم الارباح وحركة راس المال مثلما يؤثر على تكاليف الانتاج ومدى ربحية السوق وعلى المناخ الاستثماري .

٣- تنمية وتشجيع الصادرات الوطنية .

٤- اعادة تنظيم الجهاز المصرفي بما يتؤاءم مع الاوضاع الاقتصادية المحلية الخارجية .

٥- العمل على ضبط العجز في الموازنة العامة و التخفيف من حدة المديونية الخارجية

٦- تطوير البنية التحتية والمرافق الحيوية .

المحور الثاني

ايجاد حوافز جديدة او تطوير الحوافز القائمة لتناسب مع احتياجات ومتطلبات المستثمرين .

اتخذت الحوافز من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عدة اشكال منها .[٢]

١- حوافز نقدية:-

من اجل تحقيق زيادة في معدلات الاستثمار المباشر لا بد من يعطي قانون الاستثمار المجال امام الحكومة المحلية ان يلعب دورا مركزيا في زيادة تنافسية في مجالات جذب الاستثمار وذلك لتحقيق التنمية الاقليمية . وذلك من خلال .

أ- اقراض راس المال اللازم لشراء الارض وتأجيرها للمنشات الاستثمارية الاجنبية.

ب-الامداد بالأموال اللازمة لتطوير مناطق الاستثمارات الاجنبية .

ج- تقديم الاعانات العامة لأغراض مختلفة مثل تدريب العمال .

---

(١) نضال شاكر الهاشم ، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثامن ، ٢٠٠٥ .

(٢) كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان اسيوية مختارة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ ، ص١٠٧-١١٠.

د- الامداد بالأموال اللازمة لتعويض خسارة الحكومة المحلية الناتجة عن تخفيض عمولة ايجار او شراء عقارات من قبل المستثمر الاجنبي .

٢- حوافز مالية:-

تحدد قوانين الاستثمار نوع الضريبة ومعدلاتها وكذلك الاعفاءات والتخفيضات للشركات المستثمرة في أنشطة التكنلوجيا المتقدمة وكذلك الانشطة الخدمية التي تزيد من التنافس الدولي للصناعة المحلية .

٣- حوافز الملكية:-

هنالك العديد من الحوافز والامتيازات التي تمنحها الحكومات للشركات الاجنبية المستثمرة داخل اقتصادها وتتمثل في :

١- تمديد فترة استئجار المباني او العقارات المملوكة للحكومة المركزية او الحكومات المحلية.

٢- تحفيض رسوم الايجار للعقارات الحكومية المركزية للمنشاة المتوطنة في المناطق الاستثمارية الاجنبية وللشركات ذات . التكنلوجيا المتقدمة التي تقوم بعمل استثماري اجنبي مباشر.

٤-حوافز اخرى:-

- وتتمثل في انشاء مناطق استثمار اجنبية يكون الهدف منها تطوير مشروعات الاستثمار الاجنبي كبيرا الحجم والمنشات المتواطئة التي تتمتع باعفاءات وتخفيضات ضريبية .
- تحرير كافة القطاعات امام المستثمر الاجنبي باستثناء بعض الحالات التي تتعلق بالصحة والبيئة او التي تمس السيادة الوطنية .
- تطوير البنى الاساسية وفي قطاع المعلوماتية والاتصالات والنقل والمواصلات .
- تنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بقطاع التعليم .

المحور الثالث:

يتمثل في تنفيذ حملات ترويجية للتعريف بمزايا وجاذبية الاستثمار في البلد المضيف ، ويجب ان لا تنتهي برامج ترويج الاستثمارات بصدور الموافقة للمستثمر الاجنبي على الاستثمار اذا يتعين ان تكون العملية متصلة حتى لا يضر بالسمعة الاستثمارية للدولة .

يشكل تباين المعلومات مع عدم التاكد احد العقبات الهامة التي تواجه عموما تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى اسواق الدولة النامية او الناشئة لازالة هذه العقبات او التخفيف من حدتها انخرطت العديد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء في انشطة تشجيع واستقطاب الاستثمار في اطار استراتيجية شاملة يقوم بتنفيذها جهاز الترويج للاستثمار وتنطلق من بناء الانطباع على البلد المضيف والذي يهدف بالأساس الى تجاوز نقص المعلومات عن البلد المضيف والذي يهدف بالاساس الى

تجاوز نقص المعلومات الكلية والقطاعية.[١] ومن بين الادوار المهمة لجهات الترويج السعي لإفادة الاقتصاد الوطني من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتعظيم مساهمتها في مؤشرات التنمية المختلفة .[٢]

وحتى تتمكن جهات الترويج للاستثمار من تطوير عملها وتفعيل دورها فمن الضروري ان يتم التحرك على عدة مستويات رئيسية نذكر من اهمها .

أولاً : بناء قاعدة معرفية بشان القضايا الرئيسة وثيقة الصلة بنشاط الترويج وابرزها .[٣]

- ضرورة الحصر الدوري لمعيقات الاستثمار ومشاكلة سواء المعيقات على مستوى السياسات والتشريعات والقوانين والاتفاقيات والمعيقات الادارية والعمل على معالجتها .
- دراسة اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر جغرافيا .
- دراسة اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر قطاعيا واي القطاعات الاكثر جذابا.
- دراسة حركة الشركات متعددة الجنسية .
- متابعة اوضاع الدول المصدرة الرئيسية للاستثمارات وخصوصا على صعيد التطورات في مجالات السياسات والتشريعات والاجراءات سواء الايجابية والسلبية .
- دراسة المخاطر المؤثرة على وضع الاستثمار في العالم مثل تقلب اسعار النفط : تزايد عجز الميزانية ، ارتفاع الضغوط التضخمية واثر ذلك على ارتفاع اسعار الفائدة واسعار الصرف
- دراسة انماط واهداف الاستثمار الاجنبي من جهة الكيانات الاستثمارية وإبرازها الاستثمار وابرزها الاستثمار الباحث عن موارد الاستثمار الباحث عن الاسواق ، الباحث عن الاصول الاستراتيجية في مختلف القطاعات
- دراسة سيل تفعيل الدور الايجابي للاستثمار الاجنبي .

والذي يختلف حسب نمط الاستثمار الاجنبي ، درجة التطور الاقتصادي للدولة المضيفة ، ومدى الترابط و التشابك بين الاستثمار الاجنبي المستقطب والاقتصاد المحلي ، وانسجام عملية ترويج الاستثمار في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية .

ثانيا : التمسك الفعال داخليا وخارجيا وفق استراتيجية واضحة .

- وضع استراتيجية ترويج واضحة تسند على القاعدة المعرفية ومثال ذلك تحديد نوع الاستثمار الذي يامل القطر استقطابه والى اي القطاعات .

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، جهات الترويج للاستثمار في الدولة العربية الواقع والتحديات ، السنة الثلاثين ، العدد الفصلي الثالث ، ٢٠١٢ ، ص ١٤ .

(٢) نفس المصادر ، ص ١٧

(٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مصدر سابق ٢٠١٢ ، ص ١٩ .

- هيكلة واضحة لجهاز الترويج للاستثمار بأهداف واضحة قابلة للتحقيق والقياس .
- الافادة من تطور النظم الادارية والتسويقية في وضع الاستراتيجية الترويجية .
- الاستفادة من تجارب الدول الاخرى .

ان تبني الدول لمثل هذه السياسات تودي الى خلق مناخ استثماري ملائم من الناحية الاقتصادية والسياسية والقانونية على اعتبار ان هذه العوامل تؤدي الى جلب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل وجود منافسة دولية.[١]

ويمكن قياس تنافسية الاقتصاد من خلال عدة مؤشرات اهمها مؤشرين هما .[٢]

(١) زغدار احمد ، الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ، العدد (٣) ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦٠ .

(٢) د. عيسى محمد الغزالي ، الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤ .

شكل (٣) انتاجية الاستثمار الاجنبي لدولتين

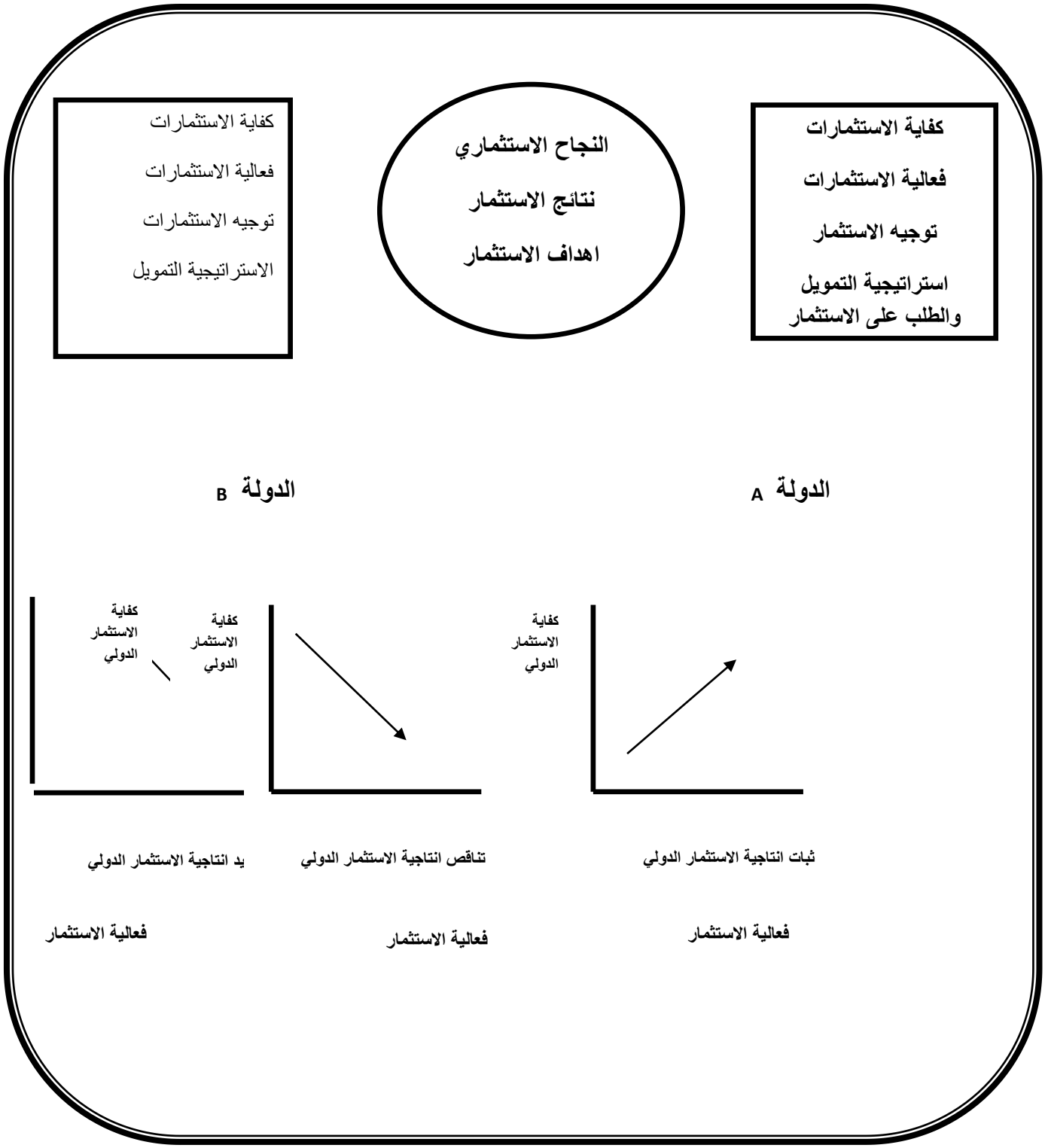

المصدر / فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢١ .

الجزء العملي

الفصل الثالث

نبذة تاريخية عن هيئة الاستثمار في العراق

الفصل الثالث

نبذة تاريخية عن هيئة الاستثمار في العراق

ان دور الهيئة الوطنية للاستثمار لا يقتصر على تنظيم الإعمال الإدارية للمستثمرين الاجانب ، بل ان أسلوب التداخل والانفتاح الذي تتبعه الهيئة الوطنية للاستثمار مع القطاع الخاص الى جانب دورها باعتبارها حلقة الوصل بين الإعمال الدولية قد أتاح لها تكوين الرؤية الضرورية لأجل تحقيق سياسة عمل راسخة وإبداء التوصيات الضرورية التي تؤدى الى تحسين جو العمل في العراق . وعلى المدى الطويل ، فان هذا سيكون له دور حاسم بالنسبة للهيئة الوطنية للاستثمار ومن المحتمل ان يؤدي الى بناء النجاحات الأخيرة في تحسين مناخ العمل في العراق.

- لدعم اللوجستي:يقوم كادر الهيئة الوطنية للاستثمار بمساعدة المستثمرين في أمور ملئ استمارة طلب سمة الدخول (الفيزا) ، وحجز الفندق ، وتنظيم عملية القدوم من المطار والتنقلات من والى الفندق . كما يوفر كادر الهيئة للمستثمرين بحث مفصل عن الية السوق ، وتفاصيل عن المناخ الاستثماري والمؤثرات الاقتصادية، وخدمات الترجمة الضرورية وغيرها من المعلومات الضرورية.
- دعم عملية العمل التجاري :سيكون بإمكان الهيئة الوطنية للاستثمار مساعدة المستثمرين في التعرف على التوجيهات والتعليمات ومن ضمنها إعداد مسودة لدراسة الجدوى المطلوبة التي يحتاج إليها المستثمر لاجل تقديم مقترح الاستثمار ، وتسجيل الشركة في وزارة التجارة مما يؤهله للعمل في العراق.
- التعريف:بإمكان الهيئة الوطنية للاستثمار تعريف المستثمر المحتمل بجهات الاتصال المختلفة في القطاعين العام والخاص للتعرف بشكل اوسع بشان فرص الاستثمار في العراق . وتساعد الهيئة الوطنية للاستثمار أيضا على خلق شبكة عمل مع الشركاء المحليين.

في عام ٢٠٠٦ ، شرعت حكومة العراق قانون الاستثمار رقم ١٣ ، ووضعت حجر أساس جذب الاستثمار الأجنبي فيه . وقد تضمن القانون مبادرات إستراتيجية عدة بما في ذلك حوافز الضرائب ، وضمانات المستثمر ، والتزامات المستثمرين ، واستحداث الهيئة الوطنية الاستثمار . (NIC) وقد

أنشأت هذه الهيئة في عام ٢٠٠٧ وباشرت عملها في عام ٢٠٠٨ ، لتكون وجها للاستثمار الخاص في العراق وتعمل على تعزيز وتسهيل ومراقبة الاستثمار في العراق.

ان للهيئة الوطنية للاستثمار رؤية فريدة حول احتياجات البلد للاستثمار . فمن خلال هيئات استثمار المحافظات التي انشات تحت نفس القانون الذي أنشأت الهيئة الوطنية للاستثمار وفقا له ، بالإمكان دعم احتياجات وأولويات كل محافظة . كما ان الهيئة الوطنية للاستثمار تحظى باتصال شامل مع الكيانات على المستوى المحلي بما في ذلك مجلس النواب ، والوزارات ، ومكتب رئيس الوزراء . مما ساعد الهيئة الوطنية للاستثمار على وضع رؤيا واضحة لمتطلبات الشعب والاقتصاد العراقي حيث تستخدم مكانتها هذه لتعزيز الاستثمار الذي يمكن ان يعالج المتطلبات الشديدة الأهمية للبلد وحيث ان جذب رؤوس الأموال الخاصة والتكنولوجيا الحديثة ،وتوظيفها بتجربة إدارة الإعمال يعتبر أمر جوهري في هذه المرحلة.

جدول رقم (٢) تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في العراق

لسنة	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر العولمة كوف		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر الشفافية (مدركات الفساد)		مؤشر سهولة أداء أنشطة الاعمال	النمو الاقتصادي
	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	نسبة التغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٠	١٥٣	١٧.٢								١.٤
٢٠٠١	١٥٣	١٧.٢								٢.٣
٢٠٠٢	١٥٥	١٥.٦								-٦.٩
٢٠٠٣							١١٣	٢.٢		-٣٣.١
٢٠٠٤							١٢٩	٢.١		٥٤.٢
٢٠٠٥							١٣٧	٢.٢	١١٤	٤.٤
٢٠٠٦							١٦٠	١.٩	١١٤	١٠.٢
٢٠٠٧							١٧٨	١.٥	١٤٥	١.٤

لسنة	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر العولمة كوف		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر الشفافية (مدركات الفساد)		مؤشر سهولة أداء أنشطة الاعمال	النمو الاقتصادي
	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	نسبة التغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٨							١٧٨	١.٣	١٤١	٦.٦
٢٠٠٩			١٧٨	–			١٧٦	١.٥	١٥٢	٥.٨
٢٠١٠			١٩٣	–			١٧٥	١.٥	١٥٣	٥.٨
٢٠١١			١٩٦	–	١٣٢	٠.٥٧٣	١٧٥	١.٨	١٦٦	١٠.٢
٢٠١٢			١٦١	٣٩.٥٣	١٣١	٠.٥٩٠	١٦٩	١.٨	١٦٤	١٠.٣
٢٠١٣			١٦٠	٤٠.١٠	١٣١	٠.٥٩٠	١٧١	١.٦	١٦٥	٤.٤
٢٠١٤			١٥٥	٤١.٢٧	١٢٠	٠.٦٤٢	١٧٠	١.٦	١٥١	٥.٩

١- Jemes Gwartney, Robert Lawson , economic freedom of the world Annual Report , floida university, southern Methodist university (2000 – 2002) www.hertage.org

٢- Kof index of globalalization (2009 – 2014)

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ، نيويورك (٢٠١١ – ٢٠١٤)

٤- Transparency international the global coalition against corruption، corruption . perceptions report (2003 – 2014)

٥- Albank aldwali : doing business report (2005 – 2014)

٦- البنك الدولي : بيانات النموالاجمالي الناتج المحلي data-albankaldwali.org

٧- البنك الدولي مؤشرات الاقتصاد والنمو، الاستثمار الأجنبي المباشر data-albanaldawli.org

(/) عدم توفر البيانات (-) لايوجد تقبم

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الاقتصاد القومي في البيئة الاستثمارية في العراق

ويمكن ملاحظة المؤشرات الفرعية لعام ٢٠٠٢ حيث بلغت تقييمات كل من حقوق الملكية ، التحرر من الفساد ، السياسات الضريبية ، الانفاق الحكومي ، حرية تأسيس الاعمال ، وضع سوق العمل ، الحرية النقدية ، حرية التجارة ، حرية الاستثمار، الحرية المالية (١٠.٠ ، ١٠.٠ ، ١٠.٠ . ١٠.٢ ، ٤٠.٠ ، N/A ، ٠.٠ ، ٤٠.٠ ، ١٠.٠ ، ١٠.٠) نقطة على التوالي[٤٩] ، كما هو موضح في الجدول (١٤) والشكل (٤) وبنسب تغير سنوي لناتج المحلي الإجمالي ١.٤ ، ٢.٣% ، -٦.٩% للأعوام السابقة .

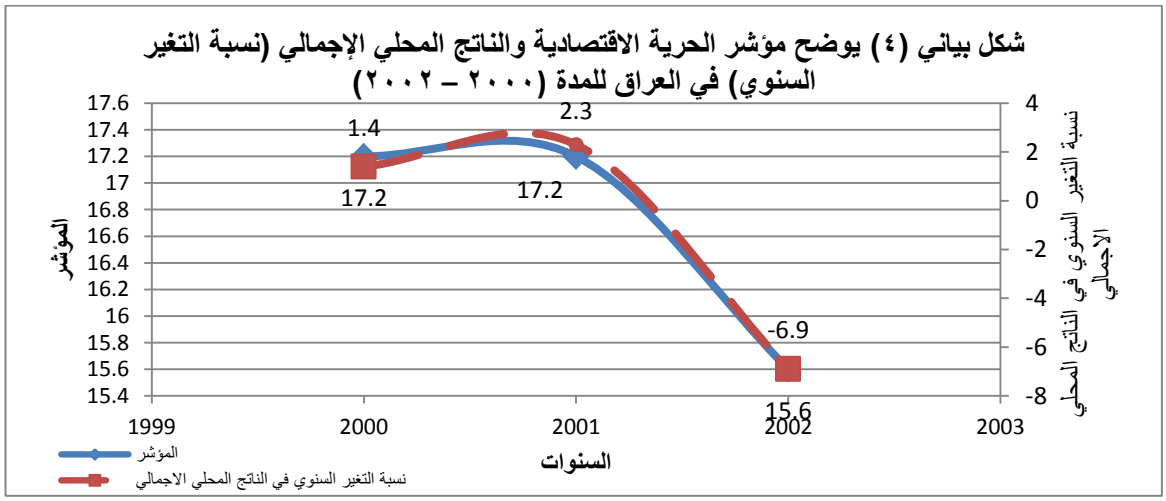

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٣)

ان تصنيف العراق ضمن مجموعة الدول المعدومة الحرية الاقتصادية امر منطقي جدا بسبب السياسات والإجراءات الاقتصادية التي كانت تتبناها الحكومة السابقة قبل عام ٢٠٠٣ اذ عمدت الدولة في تلك المدة الى التدخل الى حد كبير في الحياة الاقتصادية اما ما بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٤ فلم يتيح دخول العراق في ذلك المؤشر لعدم توفر البيانات ، الاقتصاد العراقي يعاني من الاعمال العدائية التي بدات في عام ٢٠٠٣ ، ويواجه استمرار التحديات السياسية والأمنية ، النمو لاقتصادي شديد التقلب ، واقتصاده يفتقر الى السياسات النقدية والمالية الفعالة كون دورها محدود في الاقتصاد ويعيق الاستثمار وعمل الشركات ، الفساد منتشر في جميع مستويات الحكومة ويقوض التقدم المحدود ، الدستور والقضاء يخضع لضغوط سياسية

(٤٩) انظر الملحق رقم (١-٤)

وطائفية هائلة ، معدلات ضريبة الدخل للافراد والشركات هي ١٥% ، شركات النفط والغاز تدفع سعر اعلى بالإضافة الى وجود ضرائب أخرى ، العبء الضريبي الكلي هو اقل من ٢% من الدخل المحلي الإجمالي ، النفقات العامة اكثر من ٤٠% من الناتج المحلي تعتمد الحكومة بشكل كبير على عائدات النفط ، العراق مفتوح امام الاستثمار الأجنبي من حيث المبدا ولكن الجمود البيروقراطي وعدم اليقين السياسي والمخاوف الأمنية ، تردع نمو الاستثمار. [٥٠]

ان من شان الحرية الاقتصادية ان تخلق حراكا اجتماعيا اقتصاديا إيجابيا ، ففي الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية نجح الناس من خلال المتاجرة بالسلع اوتقديم الخدمات التي يود الاخرين شراءها، والدول التي لا تتمتع بالحرية الاقتصادية ينمو اقتصادها ببطء ، ان كان ينمو أصلا ، ففي حالة وجود الحرية يتم تحقيق اكبر المكاسب وافضلها. [٥١]

١- مؤشر العولمة كوفIndex of Kof Globalization

يمثل عام ٢٠٠٩ بداية دخول دولة العراق في هذا المؤشر باحتلاله المرتبة ١٧٨ عالميا من ضمن ٢٠٨ دولة شملها التقرير وبالمرتبة ١٢٣ ، ١٩٦ عالميا لعام ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ولم يحظى باي تقييم لانها تمثل مراتب متاخرة في التقرير وبنسبة تغير سنوي لناتج المحلي الإجمالي بلغ ٥.٨% ، ٥.٨% ، ١٠% كما هو موضح في الجدول (٤) و الشكل (٥)

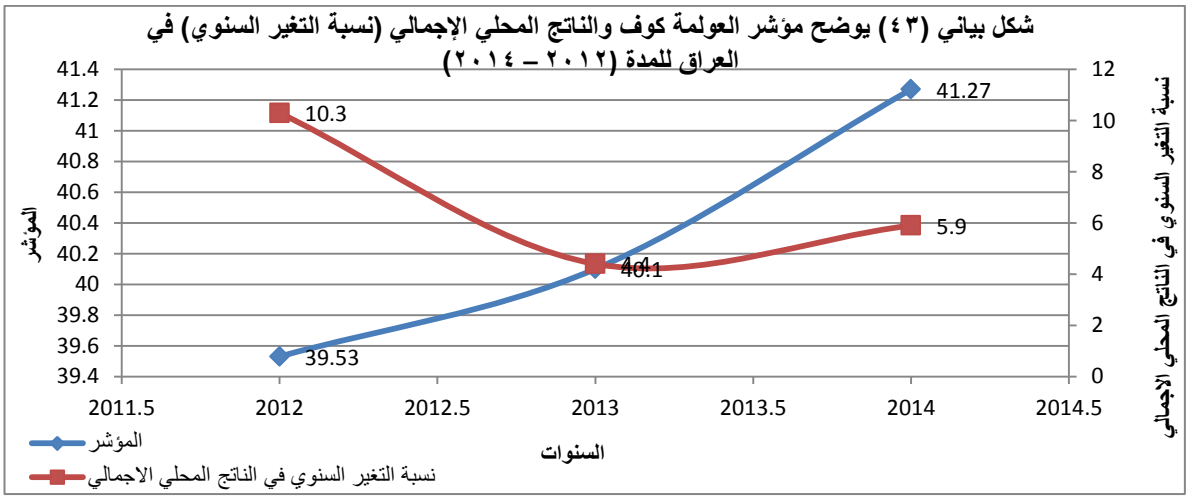

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤)

ان ما تحقق من نمو في العراق ناجم عن زيادة انتاج النفط واثر ذلك في زيادة العوائد المالية ولم يات هذا النمو من عوامل داخلية ترتبط بزيادة اسهام قطاعات الإنتاج غير النفطية في الناتج

(50) Econoic freedom of the world Annual report (2014) , www.hertage.org.
(51) Jemes Gwartney, Robert Lawson : economic freedom of the world Annual Report , florida university, 2012 , P.8

المحلي الإجمالي واحتل العراق المرتب ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٥ عالميا وبتقييم ٣٩.٥٣ ، ٤٠.١ ، ٤١.٧ نقطة للأعوام ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤، بعولمة اقتصادية اجتماعية سياسية (١٧٣ ، ١٥٢ ، ١٣٢) ، (١٧٥ ، ١٥٢ ، ١٣٠) (١٧٥ ، ١٥١ ، ١٢٧) عالميا على التوالي [٥٢] وبنسبة تغير سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٠.٣% ، ٤.٤% ، ٥.٩% ان التذبذبات في أسعار النفط عالميا ستنعكس في حدوث تقلبات في معدلات النمو لاسيما ان هذا المصدر عرضه للصدمات الخارجية فبعد حصول الازمة العالمية وتراجع أسعار النفط تراجعت عائدات العراق وتراجعت مساهمة نشاط قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من دخول العراق الى هذا المؤشر الا انه لم يحظى بمراتب مهمة يؤكد على وجود عولمة اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية فجميع المراتب لم تكون بالمستوى الذي يؤكد على وجود عولمة . العولمة هي ظاهرة ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. اذ العولمة الاقتصادية تشير الى تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم من خلال زيادة حجم تنوع التجارة بين الدول في السلع والخدمات وتدفقات راس المال والانتشار السريع والواسع للتكنولوجيا .

وتزيد حرية الافراد والشركات في القيام بمعاملات اقتصادية مع نظرائهم في بلدان اقرب وتزيد التكامل الاقتصادي بين دول العالم في مجالات تجارة السلع والخدمات وتدفقات راس المال وتحركات الافراد والتكنولوجيا. [٥٣]

٢- مؤشر التنمية البشريةIndex Of Digital Infeastructure Readines

يعد دخول العراق في هذا المؤشر وحصوله على الترتيب ١٣٢ عالميا من ضمن ١٨٧ دولة شملها التقرير وبتقييم ٠.٥٧٣ ليكون ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة جاء عام ٢٠١١ وبنسبة تغير للناتج المحلي بلغ ١٠.٢% .

اما في عام ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ نال المرتبة ١٣١ عالميا لكلا العامين وبتقييم ٠.٥٩٠ نقطة وبنسبة تغير سنوي لناتج المحلي الاجمالي ١٠.٣%و٤.٤ % ونال المرتبة ١٢٠ عالميا وبتقييم ٠.٦٤٢ نقطة عام ٢٠١٤ بتنمية بشرية متوسطة حيث بلغ نسبة التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ٥.٩% كما هو موضح في الجدول(٥) والشكل (٦)

---

(٥٢) انظر الملحق رقم (٢-٤)

(٥٣) إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العولمة الاقتصادية فرص ام تحديات ، دائرة المالية ، دبي ، ٢٠٠٧ ، ص٤.

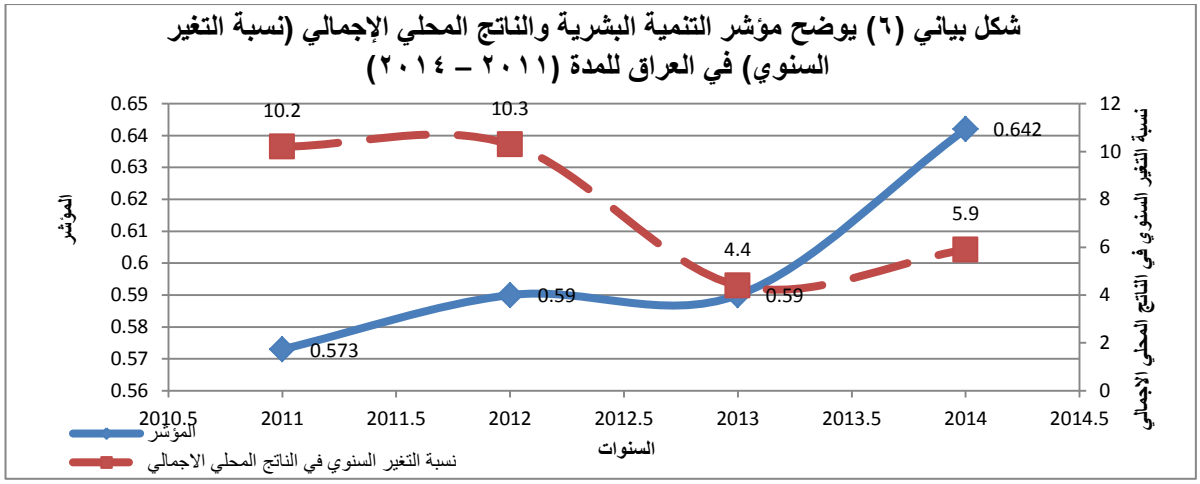

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٥)

ان حال التنمية البشرية في العراق مدعاة للقلق الشديد فالبيانات المتاحة على الرغم قلتها وقصورها تدلل على تدهور أوضاع التنمية واتساع نطاق الفقر، رغم ما تختزنه أراضيه من ثروات، ولعل هذه التنمية امر متوقع في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بالعراق فقد عرف نصف القرن الماضي من تاريخه احداثا جسام كانت كوارث حلت بالتنمية البشرية وأوقفت خطاها بل دمرت مكتسبات كانت قد تحققت في أوقات ماضية.

وتكشف مراجعة مؤشرات التنمية البشرية في العراق عن تدهور كمي ونوعي فيها نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الحروب الداخلية والخارجية وسنوات الحصار الطويل فتاثير الظروف اعمق من تقيمه مؤشرات وأرقام تتسم بقدر عال من التجريد والعمومية [٥٤]

٣- مؤشر الشفافية (مدركات الفساد)

Index Of Transparency (Corruption Perception)

احتل العراق خلال المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٤) مراتب عديدة تشير الى وجود فساد واضح حيث احتل المرتبة ١١٣ عالميا وبتقييم ٢.٢ نقطة عام ٢٠٠٣ ونسبة تغير سنوي لناتج المحلي الإجمالي بالسالب (-٣٣.١%) كما موضح في الجدول (٦) والشكل(٧)

(٥٤) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، د. عاطف لافي مرزوك ، حال التنمية البشرية في العراق ، سجل التدهور ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠١٤.

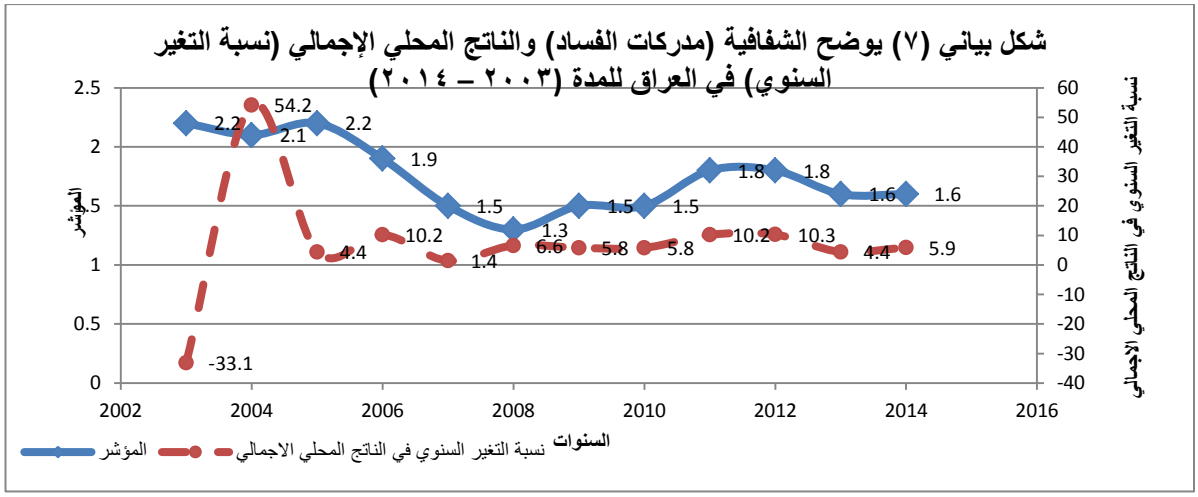

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٦)

والمرتبة ١٧٨ عالميا وبتقييم ١.٥ نقطة من ضمن ١٨٠دولة شملها التقرير عام ٢٠٠٧ وبنسبة تغير سنوي لناتج المحلي الإجمالي بلغ ١.٤% والمرتبة ١٧٠ عالميا ضمن ١٧٥ دولة شملها التقرير وبتقييم ١.٦ نقطة عام ٢٠١٤ وبنسبة تغير سنوي لناتج المحلي الاجمالي بلغ ٥.٩%.

الفساد الذي يعصف بمؤسسات الدولة المختلفة ، والذي ترتب عليه فقدان مبالغ كبيرة وضخمة يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، ويعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الاعمال التجارية ، ويزيد من حالة عدم اليقين لدى االمستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها ويؤدي فضلا عن ذلك الى خفض تدفقات راس المال الأجنبي المباشر. [٥٥]

٤–مؤشر سهولة أداء الاعمال Index Of the ease of doing business

خلال المدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٤) احتل العراق مراتب عدَّة ولكنها لم تكن بالمستوى المطلوب احتل عام ٢٠٠٥ المرتبة ١١٤ عالميا من ضمن ١٥٥ دولة شملها التقرير وبنسبة تغير سنوي لناتج المحلي الإجمالي ٤.٤% ، كما هو موضح في الجدول()

والمرتبة ١٥٢ عالميا عام ٢٠٠٩ من ضمن ١٨١ دولة شملها التقرير حيث نال الترتيب التالي في المؤشرات العشرة بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء ، توظيف العاملين ، تسجيل الملكية ، الحصول على الائتمان ، حماية المستثمرين ، دفع الضرائب ، التجارة عبر الحدود ، تنظيم العقود ، تصفية النشاط التجاري (١٧٥ ، ١١١، ٦٧ ، ٤٣ ، ١٦٣ ، ١١٨ ، ٤٣ ، ١٧٨

(٥٥) د. مفيد ذنون يونس : اثر الفساد في النمو لاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤ ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠١٢ ، ص١٩١.

، ١٤٨ ، ١٨١) على التوالي ونسبة تغير سنوي لناتج المحلي بلغ ٥.٨% كما هو موضح في الجدول رقم (١٥)

اما في عام ٢٠١٤ حل في المرتبة ١٥١ عالميا من ضمن ١٨٩ دولة شملها التقرير وبلغ المراتب التالية في المؤشرات العشرة بدء النشاط التجاري ١٦٩ ، استخراج التراخيص البناء ٢٠ ، الحصول على الكهرباء٣٩ ، تسجيل الملكية ١٠٨ ، الحصول على الائتمان ١٨٠ ، حماية المستثمرين (١٢٨) ، دفع الضرائب ٦٣ ، التجارة عبر الحدود ١٧٩ ، تنفيذ العقود ١٤٢ ، تصفية النشاط التجاري ١٨٩ عالميا وبنسبة تغير سنوي لناتج المحلي الإجمالي بلغ ٥.٩%

من المهم ملاحظة ان التحسن في درجات ترتيب ممارسة الاعمال يصعب التنبؤ بها للعراق وبدلا من استهداف احراز تقدم في الدرجات ، ينبغي التركيز على تنفيذ إصلاحات رئيسية لتحسين سهولة مزاولة الاعمال، ان بذل جهد دؤوب في الإصلاح سوف ينعكس بالتأكيد في مؤشرات ممارسة الاعمال وهذا هو الأهم ، بيئة اعمال افضل تفض اكثر الى النمو الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص واي إصلاحات يتخذها العراق ينبغي مراقبتها وتوصيلها . [٥٦]

ان اثر الإصلاح سوف يسلط الضوء على مجالات النجاح وكذلك على المجالات التي تحتاج الى المزيد من الجهد، فان توصيل الإصلاحات توصيلا فعالا الى الوكالات المنفذة ومجتمع الاعمال والمجتمع القانوني وعامة الجمهور سوف يضمن قبول التغييرات ووضعها موضع التنفيذ وسوف يظهر الاتصال الفعال ان حكومة العراق تتخذ خطوات إيجابية لزيادة قدرة البلد على التنافس .

اذن وجود علاقة بين توفير البيئة الاستثمارية الملائمة ونمو وتطور قطاع الاعمال وعوامل جذبه، حيث ان الاخذ بمفهوم البيئة الملائمة ومعاييرها الأساسية ، لا يتعدى سن قانون الاستثمار فحسب ، وانما توفير بيئة سياسية وقانونية واقتصادية وتشريعية لتدفق الاستثمار والتي تعد شروط تشكل البيئة الاستثمارية لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي. [٥٧]

---

(٥٦) ممارسة الاعمال في العراق ، مذكرة اصلاح ، ٢٠١١ ، ص٢.
(٥٧) د. حالوب كاظم معلة ، مصدر سابق ، ص٢٦٨.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجات

١- الاستثمار الاجنبي المباشر يودي دور هاما في احداث قفزه نوعية في التنمية الاقتصادية من خلال الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص في البلد المضيف ويترك اثار ايجابية على بعض المؤشرات التنموية الهامه في ذلك البلد خصوصا اذا ما اوجد البلد البيئة القانونية والسياسات الاقتصادية المناسبة من اجل تحقيق الهدف .

٢- تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي احد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الاجنبية .

٣- ان جاذبية الاقتصاد للاستثمار الاجنبي المباشر كانت في الماضي وثيقة الصلة بامتلاك موارد طبيعية او سوق محلية ولكن مع التحول نحو عولمة الانتاج والتجارة اصبحت القدرة على المنافسة لموقع الاستثمار والتصدير العامل الرئيسي المحدد لتوفير الجاذبية ،

٤- البيئة الاستثمارية تؤثر سلبا او ايجابا في عملية جذب او طرد المشروعات الاستثمارية مرتبطة بالنظام السياسي القائم في البلد الاستقرار الامني يشكل كامل جذب والاضطرابات الامنية تشكل عامل طرد للاستثمارات مهما تكون الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية.

المبحث الثاني

التوصيات

١- تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة من خلال تقديم كل ما يتوافر من الحوافز والاعفاءات والتسهيلات باتجاه تفعيل دور الاستثمارات الاجنبية والمحلية بالإضافة الى زيادة الثقة بالبيئة الاستثمارية .

٢- ضرورة قيام هيئة الاستثمار بدراسة فرص الاستثمار المتاحة والمحتملة واعداد بنك للمعلومات ليؤمن كل ما يحتاجه المستثمرون سواء الاجانب او المحليين من المعلومات الشاملة عن المشروعات الاستثمارية.

٣- تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية بحيث تكون ملازمة لعملية نقل التكنولوجيا مما يستدعي الامر الى تطوير راس المال البشري واصلاح نظام التعليم وتوفير البيئة المادية والمعنوية لمختلف الاختصاصات وذلك من خلال اقامة مراكز البحوث والدراسات التطويرية.

٤- خلق حالة من التوازن في توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة لمنع حدوث اختلالات ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق اقصى منفعة ممكنة.

الخاتمة

من خلال ما جاء في هذا البحث فقد حاولنا التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول الملاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث تم العرض في الفصل الأول وتقييمها في المؤسسات، حيث نجد أن كل المؤشرات المستخلصة من ميزانيات المؤسسة و المؤشرات والنسب المالية تلعب دورا كبيرا في تحليل الأداء المالي وتقييم المؤسسة الاقتصادية حيث أنها تمكن المتعاملين والمساهمين في المؤسسة مقارنتها مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع، فكان للحكم على ملاءة المؤسسة استخلاص مجموعة من المؤشرات، كالمؤشرات الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية ونسب الملاءة المالية قصيرة وطويلة الأجل لإبراز مدى كفاءة المؤسسة في استخدامها لموردها والتحكم في نفقاتها.

المصادر والمراجع

اولاً : المصادر العربية:-

١. إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العولمة الاقتصادية فرص ام تحديات ، دائرة المالية ، دبي ، ٢٠٠٧ ، ص٤.

٢. حالوب كاظم معلة ، اللاستمارات وكيفية تطويرها ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

٣. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، د. عاطف لافي مرزوك ، حال التنمية البشرية في العراق ، سجل التدهور ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠١٤.

٤. مفيد ذنون يونس : اثر الفساد في النمو لاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤ ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠١٢ ، ص١٩١.

٥. ممارسة الاعمال في العراق ، مذكرة اصلاح ، ٢٠١١ ، ص٢.

ثانياً : المصادر الاجنبية:-

1. Economic freedom of the world Annual report (2014) , www.hertage.org.
2. James Gartner, Robert Lawson : economic freedom of the world Annual Report , florida university, 2012 , P.8.